

ورقة عمل

دور القطاع السياحي في تعزيز تنوع مصادر الدخل

السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

ورقة عمل مقدمة لمنتدى اليمامة الاقتصادي الأول:

(تنوع الاقتصاد السعودي في ضوء رؤية 2030م)

جامعة اليمامة

المحور السادس للمنتدى بعنوان:

" القطاع السياحي ودوره في تعزيز تنوع الاقتصاد السعودي "

للفترة (٢ جمادى الآخرة 1438 هـ / 1 مارس 2017 م)

مركز دراية

إدارة الدراسات والتطوير

ربيع ثاني ١٤٣٨ هـ

يناير ٢٠١٧ م

١. مقدمة

ظل تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودي هدفاً رئيساً للتنمية الاقتصادية منذ بداية مسيرة التخطيط للتنمية بالمملكة، حيث أدركت خطط التنمية المتعاقبة المخاطر الكامنة في الاعتماد الأحادي والكثيف على إنتاج النفط الخام وتصديره. ويمثل تنويع القاعدة الاقتصادية توجهاً رئيساً من توجهات خطط التنمية من كونه شرطاً ضرورياً لبناء اقتصاد عصري مستقر يركز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية، ويتسم بدرجة عالية من التكامل الداخلي المتجسد في الترابط الوثيق بين قطاعاته وأنشطته المختلفة.

ويقتضي تنفيذ هذا التوجه تحقيق زيادات ملموسة ونقلات نوعية في إسهامات القطاعات غير النفطية - الإنتاجية والخدمية - في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الصادرات، وفي توفير الفرص الوظيفية لقوة العمل الوطنية .

وينبغي أن يستند تنويع القاعدة الاقتصادية إلى الميزات النسبية للمملكة وأن يدعم قدراتها التنافسية . ومن المهم أيضاً ألا يقتصر التنويع على مجرد زيادة إسهام القطاعات غير النفطية في عدد من المجالات، بل لا بد أن يتجذر ويتعمق هذا التنويع ليطال الهياكل الإنتاجية للقطاعات غير النفطية نفسها؛ فيتم تنويع الأنشطة الإنتاجية داخل هذه القطاعات ليتمكن لها أن تنتج طيفاً واسعاً من السلع والخدمات التي يتجه جزء منها للاستخدام الوسيط داخل قطاعات الاقتصاد الوطني، فتقوى إثر ذلك الروابط بينها، ويتعزز عن هذا الطريق التكامل الداخلي للاقتصاد ككل .

أما الجزء الآخر من الإنتاج غير النفطي فينتجه إلى الأسواق الخارجية كصادرات، وإلى السوق المحلي للاستخدام في مجالات الاستهلاك النهائي (الحكومي والخاص). ولتحقيق تقدم ملموس على صعيد تنويع القاعدة الاقتصادية تتوجه خطط الدولة إلى تكثيف الجهود في العديد من المجالات من بينها النشاط السياحي. وقد جاءت رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتعزز دور القطاع السياحي كأحد القطاعات الرائدة والهامة التي سيعول عليها في تعزيز التنويع والنمو الاقتصادي واستدامته.

تشكل السياحة أحد أهم مصادر الدخل الوطني لدى كثير من الدول، بل إنها تحتل مكانة متقدمة في حفز نمو الدخل والتوظيف في قطاعات الاقتصاد

المختلفة بالنسبة لبعض البلدان مثل فرنسا وتركيا وماليزيا. وتتنوع الجوانب الإيجابية للتنمية السياحية في جذب الاستثمارات في المشاريع السياحية والمشاريع الأخرى ذات الصلة، وزيادة مصادر الدخل وتنمية الاقتصاد الوطني، فضلاً عن إسهاماتها في توفير فرص وظيفية جديدة، حيث تعد السياحة النشاط الأكثر اعتماداً على العنصر البشري مقارنة بالقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى .

كما ويسهم القطاع في زيادة الطلب على العديد من الخدمات والمنتجات مثل النقل والسكن والمواد الغذائية والخدمات المصرفية والترفيهية، إضافة إلى السلع الرأسمالية والاستهلاكية المستخدمة في السفر والسياحة، فضلاً عن المحافظة على التراث الثقافي والطبيعي للمملكة.

وقد شهد قطاع السياحة والتراث في المملكة العديد من التطورات خلال الفترة الماضية، حيث توفرت التجهيزات الأساسية والخدمات العامة الضرورية لتنمية القطاع؛ من فنادق، وشقق سكنية، ومطاعم، ومنتزهات، ومراكز تسوق، والمهرجانات السياحية وغيرها، إضافة إلى صدور عدد من القرارات التنظيمية. وترتب على تلك التطورات ارتفاع حصة السياحة الداخلية مقارنة بالسياحة المغادرة، كما ارتفعت إسهامات القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

٢. هدف الورقة ومنهجيتها

وتتمثل مشكلة الدراسة في ان حالة الادمان النفطي والاعتماد على النفط كمصدر اساسي للدخل في المملكة العربية السعودية قد عطل الكثير من قطاعات التنمية الاخرى من ان تقوم بالأدوار المناطة بها. وعليه فأن هذه الورقة تستهدف ابراز دور القطاع السياحي في تعزيز تنوع مصادر الدخل في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي في وصف البيانات والمتغيرات موضوع الدراسة.

٣. مقومات السياحة والجذب السياحي بالمملكة

تحظى المملكة بالعديد من المزايا و الإمكانيات السياحية، والتي تتمثل في وجود الحرمين الشريفين، وفي مناطق الجذب السياحي الطبيعية والأثرية والإرث المعماري التي تتوافر فيها التجهيزات الأساسية، والخدمات المختلفة. كما تتعدد الأنماط السياحية في المملكة، مثل السياحة الدينية، وسياحة المعارض والمؤتمرات

والأعمال، وسياحة الثقافة والتراث والآثار، والسياحة البيئية، وسياحة المتزهات والترفيه والمهرجانات، وسياحة الاستكشاف والمغامرات، وسياحة التعليم والتدريب، والسياحة الرياضية، وسياحة التسوق، وسياحة الاستشفاء والصحة، والسياحة في المناطق الزراعية والقروية.

وحسب بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط ينتشر في المملكة نحو ٢٥ متنزهاً طبيعياً و ١٦ منطقة محمية. ويُعد متنزه عسير الوطني أكبر المتنزهات الوطنية وأكثرها شهرة، حيث تبلغ مساحته ٤٥٠ ألف هكتار، يليه متنزه الزلفي الوطني بمساحة ٢٠٠ ألف هكتار، ومتنزه الطائف بمساحة ٥١ ألف هكتار . وهناك أيضاً محميتا الخنقة، وحرة الحرة اللتان أنشئتتا عام ١٩٨٧ إضافة إلى محمية عروق بني معارض التي أنشئت عام ١٩٩٢ ، والتي تعد من أكبر المحميات وأشهرها على مستوى المملكة.

كذلك تتميز المملكة بتعدد المواقع الأثرية والتراثية وتنوعها، حيث تشير الإحصاءات إلى أن عدد المواقع الأثرية في المملكة يبلغ نحو ٧٦٧٠ موقعاً، منها ٣٦٦٨ موقعاً أثرياً، و ١٦٩ موقعاً ورد ذكرها في السيرة النبوية الشريفة و ١٤٠ موقعاً تتعلق بتاريخ المملكة، و ١٩٨٥ موقعاً للتراث العمراني، و ٢٨٧ موقعاً للحرف اليدوية والصناعات التقليدية، و ٤٧٩ موقعاً تاريخياً صحراوياً، و ٨٦٨ موقعاً جبلياً تاريخياً، و ٧٤ موقعاً بحرياً تاريخياً.

ويزخر تاريخ المملكة وتراثها بالعديد من الحرف والصناعات اليدوية، حيث يبلغ عددها نحو ٤٥ صناعة حرفية أساسية، تضم كل منها مجموعة كبيرة من المنتجات اليدوية . يعمل بتلك الحرف أكثر من عشرين ألف حرفي، يتوزعون على جميع مناطق المملكة بنسب متفاوتة كما تتوزع مجموعات الحرف والصناعات اليدوية الأساسية وفقا لتنوع خاماتها الأولية، وفي مقدمتها الخامات النباتية والحيوانية والمعدنية وغيرها.

٤. الخدمات السياحية

تتنوع الخدمات السياحية، ويأتي في مقدمتها خدمات السكن والنقل والطعام وتسهيلات قضاء وقت الفراغ والترفيه وغيرها . وفي هذا الصدد، تشير آخر احصاءات الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني لعام ٢٠١٦م إلى أن عدد الفنادق في المملكة قد

بلغ نحو ١٩٠٨ فندقاً، وبلغت الوحدات السكنية المفروشة نحو ٦٦٩٠ وحدة، وبلغ عدد وكالات السفر والسياحة نحو ١٩٣٢ وكالة سفر، بينما بلغ عدد منظمي الرحلات السياحية نحو ٣٦٥ منظم رحلات وبلغت الطاقة الاستيعابية لمنشآت الايواء (الغرف والاجنحة) في المملكة نحو ٤٢١٠٧٤ وحدة (الجدول رقم ١).

جدول رقم (١) أعداد المنشآت السياحية في المناطق (٢٠١٦م)					
المنطقة	الفنادق	الوحدات السكنية المفروشة	وكالات السفر والسياحة	منظمي الرحلات السياحية	الطاقة الاستيعابية لمنشآت الايواء
الرياض	١١٧	١٤٩٨	٤٤١	١٥	٨٤٨٢٩
مكة	١٠٣٨	١٥٨	١١٤	٥٥	١٧١٧٦٦
المدينة	٣٤٩	٣٠٨	١١٧	٦٠	٦٦١٤٥
جدة	١٠٥	١٠٨٠	٤٠٠	١٣٩	٤٣٤٢٧
الطائف	٢٤	٤٥٥	٤١	٤	٨٨٦٧
الشرقية	١٠٨	٨٤٨	٣٦١	٣٩	٢٠٤٧٤
الاحساء	٧	٧٠	٥٠	١٨	٢٣١٠
القصيم	١٢	٢١٠	١٠٤	٦	٤٢٣٠
حائل	٥	١٧٤	٢٩	٥	١٤٨٠
عسير	٣١	٨٥١	١٠٩	٩	٤٠٧٢٠
نجران	٢٣	١٨٢	٢٨	٣	٣٨١٦
جازان	٣٢	٤١٣	٦١	٤	٨٣٥٧
الباحة	٣	١٩٩	١٤	١	٢٣٦٤
تبوك	٢٣	١٦٩	٣٨	٦	٥١٨٧
الجوف	١١	٧٥	٢٠	١	٢٠٧٥
الحدود الشمالية	٢٠	٤٠	٧	٠	١٧٢٥
الاجمالي	١٩٠٨	٦٦٩٠	١٩٣٢	٣٦٥	٤٢١٠٧٤

المصدر: الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.

٤. السوق السياحي في المملكة:

ينطوي سوق السياحة الوطني على ثلاثة أنواع هي: السياحة المحلية، والسياحة الوافدة، والسياحة المغادرة. وسيتم التطرق الى السياحة المحلية والسياحة الوافدة، اذ تشير مؤشرات النشاط السياحي بالجدول رقم (٢) الى ان عدد الرحلات السياحية المحلية يقدر بنحو ٥٠ مليون رحلة في عام ٢٠١٦م وبإنفاق يقدر بحوالي ٥٣ مليار ريال. كما يتوقع ان يصل الى المملكة نحو ١٩ مليون رحلة سياحية وبإنفاق يقدر بنحو ٩١ مليار ريال خلال نفس العام. وتتمثل الانماط السياحية في زيارة الاهل والاصدقاء وقضاء العطلات بالإضافة الى سياحة الاعمال والمعارض والمؤتمرات والتسوق وغيرها.

٥. التحديات التي تواجه القطاع السياحي في المملكة

- **السياحة الداخلية:** تواجه السياحة الداخلية (الوافدة والمحلية) في المملكة منافسة قوية على المستويين الإقليمي والدولي. فعلى المستوى الإقليمي، تتمتع الكثير من الدول المجاورة بموارد وإمكانات سياحية جاذبة، مما يتطلب الاستمرار في تطوير السياحة الداخلية ودعمها وتحسين خدماتها ومواقعها الأثرية وبنيتها الأساسية، إضافة إلى تقديم حوافز للاستثمار في هذه المجالات، بحيث تتنوع الخدمات وتزداد المنافسة في السوق، ومن ثم تتخفف تكلفة الخدمات، وترتفع جودتها وصولاً إلى هدف تنمية السياحة الداخلية وزيادة جاذبيتها، مما ينعكس إيجاباً على ميزان الخدمات والتحويلات بميزان المدفوعات، ويزيد من إسهام قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني.
- **الوعي السياحي:** على الرغم من الجهود التي تبذل، لا يزال الوعي بأهمية السياحة للوطن والمواطن دون مستوى الطموحات. لذا فإن نشر الوعي السياحي بين المواطنين يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه تنمية السياحة الداخلية بالمملكة، وهو ما يتطلب إعداد برامج توعوية ونشرها بين الفئات المختلفة من المواطنين في جميع مناطق المملكة من خلال وسائل الإعلام

(المرئية والمكتوبة والمسموعة) للتعريف بأهمية السياحة الداخلية، ودور المواطنين في تنشيطها.

- **المنتجات السياحية:** على الرغم من الجهود التطويرية حيال المنتجات والخدمات السياحية بالملكة، إلا أن العرض الكلي من المنتجات السياحية المحلية المعدة بطريقة مبتكرة وجاذبة ومنافسة، من حيث الكم والكيف، لا يزال محدوداً، مما يتطلب الاستمرار في تطوير المواقع السياحية وتأهيلها واستثمارها، وتنمية المنتجات ذات الصلة بالسياحة الترفيهية سواء البحرية أو الصحراوية، أو سياحة الواحات والمؤتمرات والمنتديات العلمية والتقنية وغيرها، ورفع جودتها.

- **التجهيزات الأساسية:** ترتب على عدم اكتمال التجهيزات الأساسية في بعض المواقع السياحية تركيز الاستثمارات السياحية للقطاع الخاص في المراكز الحضرية وعلى سواحل البحر الأحمر والخليج العربي، إضافة إلى بعض المواقع القريبة من المراكز الحضرية.

وفي المقابل، ظلت استثمارات القطاع الخاص السياحية محدودة في المناطق الداخلية. ويعزى هذا العزوف إلى أن التجهيزات الأساسية السياحية في بعض المناطق لا تزال دون مستوى المعايير الدولية الحديثة، مما يتطلب تطوير التجهيزات الأساسية ورفع مستوياتها، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المشروعات، في مقابل قيام القطاع العام بربط المواقع السياحية بشبكات التجهيزات الأساسية العامة (مثل الطرق والكهرباء والمياه وخطوط الهاتف ونحوها)، إضافة إلى تطبيق المعايير الدولية المتمثلة في العلامات الإرشادية والإجراءات الأمنية وغيرها.

الحرف والصناعات التقليدية: أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها المملكة خلال العقود الماضية إلى انحسار العديد من الحرف التقليدية التي اشتهرت بها عدة مناطق في المملكة. وعلى الرغم من وجود عدد لا بأس به من الحرفيين، إلا أن القليل منهم لا يزال يحافظ على استمرارية الإنتاج الحرفي بالملكة، ويمكن مشاهدة نماذج من إنتاجهم ضمن فعاليات بعض المهرجانات الوطنية. وانطلاقاً من الأهمية المتزايدة

للحرف والصناعات التقليدية في تأصيل الهوية الثقافية، والإسهام في المحافظة على التراث الوطني والاستفادة منه في تطوير السياحة بالملكة، فضلاً عن توفير فرص وظيفية، فإن الأمر يتطلب النهوض بهذا القطاع وتطويره من خلال إيجاد جهاز حكومي يتولى الإشراف على هذا القطاع ويوجه نشاطاته، مع قيام القطاع الخاص والحرفيين بالمهام التنفيذية، وذلك في إطار خطة وطنية لتنمية الحرف والصناعات التقليدية في المملكة وتطويرها.

٦. أهداف رؤية ٢٠٣٠ فيما يتعلق بقطاع السياحة

للتحديات السابقة وغيرها، تستهدف رؤية المملكة ٢٠٣٠ إطلاق القطاعات الواعدة في الاقتصاد ودعمها والسعي لإنجاحها لتكون دعامة جديدة للاقتصاد، وقد كان قطاع السياحة والتراث الوطني إحدى قطاعات الاقتصاد التي يعول عليها للمساهمة في تحقيق أهداف الرؤية، وفي هذا المجال تحديداً (قطاع السياحة والترفيه) تستهدف الرؤية:

- فتح المجال للسياحة لجميع الجنسيات بما يتوافق مع قيم ومعتقدات المملكة.
- دعم النشاط الترفيهي.
- الارتقاء بجودة الحياة في المدن السعودية.
- المحافظة على الهوية الوطنية ونقلها الى الاجيال القادمة.
- المحافظة على الارث الثقافي والتاريخي السعودي والعربي والاسلامي.
- إنشاء وتطوير وجهات ومواقع وجزر سياحية ومدن ترفيهية جديدة ومتكاملة، وفق اعلى المعايير العالمية، ولجميع افراد الاسرة.
- تهيئة وتنمية وتطوير المواقع التاريخية والتراثية.
- زيادة وتطوير فعاليات ومهرجانات سياحية جاذبة لمختلف فئات المجتمع.
- زيادة وتطوير مرافق الضيافة والخدمات السياحية.
- رفع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة.
- التوسع في إنشاء المتاحف التاريخية والتراثية والثقافية والاسلامية.

- العمل على إحياء مواقع التراث الوطني والعربي والإسلامي والقديم وتسجيلها دولياً، وتمكين الجميع من الوصول إليها ورفع مستوى الخدمات الثقافية المقدمة.
- رفع عدد المواقع الأثرية المسجلة في اليونسكو إلى الضعف على الأقل.
- تخصيص مساحة كبيرة من شواطئ المملكة للمشروعات السياحية.
- ضخ استثمارات ضخمة في الموانئ والمطارات والسكك الحديدية وشبكات الطرق وقطارات الركاب داخل المدن وبينها.
- زيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمن المعتمرين من ٨ ملايين إلى نحو ٣٠ مليون معتمر بحلول ٢٠٣٠ من خلال تسهيل اجراءات طلب التأشيرات وإصدارها وصولاً الى أتمتها وتطوير الخدمات الإلكترونية المتعلقة برحلة المعتمرين، وتمكينهم من إثراء رحلتهم الدينية وتجربتهم الثقافية.
- هذا وقد جاءت مبادرات برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ لتدعم هذا التوجه، حيث تم رصد نحو ٢٣ مبادرة خاصة بالهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني وقد بلغ إجمالي المبالغ المخصصة لهذه المبادرات للفترة حتى عام ٢٠٢٠ نحو ١٠,٥ مليار ريال.

٧. دور السياحة في تعزيز تنويع الاقتصاد السعودي

في إطار الاهداف أعلاه، تسعى المملكة الى تحويل السياحة والتراث الوطني الى قطاع اقتصادي يسهم بفعالية في الناتج المحلي الاجمالي ودعم الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل الوطني وتوفير فرص العمل للمواطنين.

وفي هذا الاطار وحسب بيانات الجدول رقم (٢) فقد بلغت القيمة المضافة للقطاع السياحي حوالي ٨٥,٥ مليار ريال، بينما بلغت مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي للمملكة حوالي ٣,٥٪ وفي الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي حوالي ٤,٩٪. ويساهم القطاع السياحي في توظيف نحو ٨٨٣ الف عامل في وظائف سياحية بصورة مباشرة تمثل نسبة ٧,٧٪ من اجمالي الوظائف في المملكة وحوالي ٨,٣٪ من اجمالي الوظائف في القطاع الخاص. وتمثل وظائف السعوديين نحو ٢٧,٨٪ من اجمالي

الوظائف في قطاع السياحة. ومن ناحية اخرى يبلغ عدد الوظائف السياحية المباشرة وغير المباشرة نحو ١٢٣٤ الف وظيفة.

٨. لجنة السياحة والترفيه بغرفة الرياض وأهدافها

انشئت اللجنة السياحية كجهاز تنفيذي لأعمال اللجان السياحية وفرق العمل المنبثقة منها عام ١٤١٨ هـ، لبحث الأمور التي تتعلق بالأنشطة السياحية والوقوف على العقبات والتحديات التي تواجه نمو القطاع السياحي في منطقة الرياض، ودعم مصالح المستثمرين في النشاط السياحي. وتهدف اللجنة السياحية بالغرفة الى:

- ♣ تقوية الصلة مع الجهات المسؤولة ومنتسبي الغرفة.
- ♣ العمل على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه القطاع السياحي، ودعم كل ما من شأنه زيادة وتنمية القطاع السياحي بمنطقة الرياض.
- ♣ تفعيل ما توصلت إليه الدراسات والندوات واللقاءات وورش العمل التي عقدتها اللجنة السياحية واللجان الفرعية وفرق العمل المنبثقة بما يحقق الأهداف منها.
- ♣ مكافحة التستر في القطاع السياحي.
- ♣ اقامات محاضرات تخصصية.
- ♣ اقامة ورش عمل.

• خطة العمل للجنة

تسعى اللجنة السياحية التي انشئت في الدورة الثانية عشرة لتكون مدينة الرياض الوجهة السياحية المثلى سواء للمستثمرين أو السواح انطلاقاً من قيمنا الإسلامية وإصالة تراثنا العريق والعمق الاقتصادي.

• مشاريع اللجنة السياحية للعام ٢٠١٧م

- المساهمة في تأسيس شركات مساهمة (الاستثمار بوادي حنيفة).
- التدريب وتشجيع التوظيف (من خلال عمل برامج تدريب لموظفي القطاع السياحي).

- مناقشة المعوقات التي تواجه القطاع مع البلديات (حيث لا توجد معايير محددة لوضع الغرامات كما تختلف من بلدية الى أخرى).
- الوسائل الاعلانية (تدخل البلديات في الوسائل الاعلانية التي تقع داخل نطاق المنشأة).
- إيجاد شراكات مع الجهات (الحكومية) ذات العلاقة.
- المشاركة والتعاون مع جمعيات (الايواء السياحي، السفر والسياحة، الارشاد السياحي).
- الاسهام في تسويق مدينة الرياض سياحياً.
- عقد اللقاء التشاوري بين اللجان بالقطاع السياحي .
- تجارب الرواد في المجال السياحي .
- المتاحف والآثار.

٩. النتائج والتوصيات

مما سبق تتضح أهمية قطاع السياحة، وانه احدى القطاعات الرئيسية التي يعول عليها في تحقيق اهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ من حيث اهميته في تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وفي توليد الوظائف، وانه قطاع محرك لكثير من قطاعات الاقتصاد الاخرى مثل النقل والسكن والضيافة والخدمات وغيرها. إلا ان هذا القطاع لكي يؤدي الادوار المناطة به على اكمل وجه، لابد من إزالة كافة القيود والعقبات والتحديات التي تعوق طريقه نحو الانطلاق الى آفاق ارحب كقاطرة لنمو القطاعات الاخرى المشار اليها. وفي ضوء ما توصلت اليه الورقة فإنها تقترح ما يلي:

- انشاء المزيد من الشركات والوكالات السياحية المتخصصة مع فتح مكاتب ومقار لها خاصة في الدول المصدرة للسياحة للمملكة لتنظيم الرحلات واستقبال الوفود السياحية القادمة الى المملكة.
- استقطاب الشركات العالمية ذات الخبرات الاقليمية والدولية لتقديم الاستشارات المطبقة في أفضل الدول ذات الخبرات العريضة في القطاع السياحي والترفيهي، والاعتماد عليها كنموذج للتطبيق، أو من خلال

- مشاركة بعض هذه الشركات في الاستثمار داخل الاقتصاد المحلي، ودعمه ببيوت الخبرة العالمية.
- تكثيف الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومستهدفات برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠.
 - دعم وتطوير السياحة الداخلية وتحسين خدماتها وبنيتها الأساسية وتقديم الحوافز للاستثمار في هذه المجالات حتى تتحقق المنافسة مع السياحة المغادرة.
 - نشر الوعي السياحي بأهمية السياحة الداخلية للوطن والمواطن، من خلال إعداد البرامج التوعوية ونشرها بين الفئات المختلفة من المواطنين في جميع مناطق المملكة من خلال كافة الوسائط الإعلامية للتعريف بأهميتها ودور المواطنين في تنشيطها.
 - تنمية وتطوير المنتجات السياحية وإدخال منتجات سياحية جديدة مثل السياحة العلاجية والطبيعية والرياضية، وسياحة المعارض والمؤتمرات، حيث يتوافر التنوع اللازم لإنجاح هذه الأنواع من السياحة.
 - النهوض بقطاع الحرف والصناعات التقليدية للإسهام في المحافظة على التراث الوطني ولما يمثله من تأصيل للهوية الثقافية، وللإستفادة منه في تطوير السياحة بالمملكة.
 - تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية في المجالات السياحية المختلفة من تخطيط وتشغيل وإدارة وتسويق وغيرها.
 - إعداد الدراسات والبحوث في المجالات السياحية المختلفة.

١٠. مصادر الورقة

- وزارة الاقتصاد والتخطيط { خطط التنمية (٢٠١٠ - ٢٠١٤م) و (٢٠١٥ - ٢٠١٩م) }.
- رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠.
- الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.
- مركز المعلومات والأبحاث السياحية (ماس).
- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
- مصادر أخرى من الشبكة العنكبوتية.